ومشاورات، على أرفع المستويات، ستجرى في هذا الخصوص. وأضاف، ان قراراً في شأن استمرار الحوار، أو تعليقه، لا يقرره الوزير بيكر بمفرده، بل انه «قرار من الوزن الثقيل»، يتعلق بمجمل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، ويتطلب، بناء على ذلك، مشاورات مكثّفة بين الرئيس بوش وكبار مستشاريه. لكنه لاحظ ان ثمّة محاولات في أوساط اميركية مؤيدة لاسرائيل لـ «اجبار» الادارة على اتخاذ قرار سريع، من خلال «الترويج لحتمية اتخاذ مثل هذا القرار» (**الحياة**، ٩ ـ ١٠/٦/١٩٩٠).

من هنا تفهم تصريحات الرئيس الاميركي التي أعلن فيها، ان ادارته لم تتخذ، حتى الآن، قراراً في شأن حوارها مع م.ت.ف. وسُئل هل تقطع واشنطن علاقاتها مع المنظمة، فأجاب: «لست مستعداً، الآن، لأعلن السياسة» التي ستعتمد تجاه المنظمة، لكنه أضاف: «ان حوارنا مبنيّ على نبذ الارهاب»، وحادثة الانزال البحري على شاطىء تل ـ أبيب «كانت ارهاباً صرفاً» على حدّ زعمه. ودعا عرفات الى «التحدث، علناً، ضد الارهاب»، وأضاف: «لقد أعربت عن غضبي حيال الهجوم؛ واغتنم الفرصة، هنا، لاعرب عن غضبي حيال كل أعمال العنف في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

من جهته، أعلن بيكر، ان واشنطن لم تقرر هل تقطع حوارها مع م.ت.ف. ام لا، لعدم تنديد الاخيرة بمحاولة جبهة التحرير الفلسطينية شنّ هجوم على الشاطىء قرب تل ـ أبيب. وقال: «عندما نقتنع بأننا نعرف كل ما نحتاج الى معرفته، سنتصرف على نحو يعكس التزامنا تشجيع [جهود] السلام، ولكن مع حزم في التنديد بالارهاب». وامتنع عن ذكر المعلومات المطلوب معرفتها، وأضاف: «الارهاب امر يجب ان يؤخذ على نحو جدي جداً... ومن المهم ان نواصل السعي الى احلال السلام في الشرق الاوسط بطريقة جدية؛ لذا، فان التعامل مع هذه القضية يتطلب مسؤولية» (**المصدر نفسه**).

لكن قضية الحوار لم تكن تجرى في فراغ. فقد بدأت حملة مركّزة في أوساط الكونغرس بمجلسيه، لتصعيد الضغط على الادارة الاميركية، من اجل ايقاف الحوار مع المنظمة؛ وقدّم الشيوخ كوني ماك وجوزيف ليبرمان وفرانك لوتنبرغ وتشارلز غراسلي مشروع قرار يدعو الادارة الى «تعليق اتصالاتها مع م.ت.ف.». كما قدّم النائب لاري سميث مشروع قرار مشابهاً الى مجلس النواب (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/٦/١٩٩٠).

وبغية تهدئة خواطر هؤلاء، أعلن نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، عن ان بوش «سيتخذ، قريباً، قراراً في شأن الحوار مع م.ت.ف.». وان هذا القرار سيقوم على تصميم الولايات المتحدة الاميركية على «دعم السلام ومواجهة الارهاب». وأضاف كويل، الذي كان يتحدث في المؤتمر السنوي للجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للعلاقات العامة (ايباك)، ان بوش «سيتخذ القرار الصحيح»، في ما يتعلّق بالحوار مع المنظمة. وأكد ان بلاده دانت الانزال الفلسطيني على شاطىء تل ـ أبيب، «ونحن ننظر الى الارهاب، والى هذا الهجوم، بالذات، بجدية كبيرة». وتطرّق الى الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وقال ان الادارة مضت فيه لاعتقادها بأنه، في غياب مثل هذا الحوار، فان الفلسطينيين، في الارض المحتلة، لن يشاركوا، على الأرجح، في عملية السلام، «لكننا لم نضغط على اسرائيل للتفاوض مع م.ت.ف. ولم نسع الى ادخال المنظمة في عملية السلام من الباب الخلفي، ولم نؤيد قيام دولة فلسطينية، واستمرينا في مواجهة جهود المنظمة للحصول على صفة الدولة في الهيئات الدولية المختلفة» (**الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

ظروف هذا الكلام أكثر من واضحة: ضغوط الكونغرس ووراءه التنظيمات اليهودية لجهة قطع الحوار مع م.ت.ف. كلياً، بمبررات لم يكن في قدرة الادارة تحديها (انظر تصريح تتوايلر في **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/٦/١٩٩٠). وهكذا، عندما جاء بيان المنظمة من دون ادانة العملية العسكرية الاخيرة، علّق الناطق باسم البيت الابيض، فيتزووتر، قائلاً: «ان الادارة أخذت علماً بالبيان الذي أُصدر، مثلما أخذت علماً بالبيان السابق له، الذي يتبرّا من اي تورّط في الحادث الارهابي الذي وقع في اسرائيل، في ٣٠ أيار (مايو) الماضي». وأضاف، ان الادارة «مرتاحة لادانة م.ت.ف. الهجمات ضد المدنيين، وهذا ينسجم مع تعهّدها، العام ١٩٨٨، نبذ الارهاب. وفي الوقت نفسه، نأسف لكون البيان لم يشمل ادانة محدّدة لهجوم ٣٠ أيار (مايو)، ونأسف، ايضاً، كون البيان لم يبحث